بسم الله الرحمن الرحيم

المحكمة القومية العليا

دائرة الأحوال الشخصية

قرار النقض /١٦٦/٢٠١٦م

صادر من المحكمة العليا دائرة الأحوال الشخصية في يوم ٢٠١٦/٣/١٦م برئاسة السيد/ عبد الحميد محمد عبد الحميد وعضوية السيدة/ د. إلهام أحمد عثمان وني وعضوية السيد/ عبد العزيز الرشيد محمد عثمان قضاة المحكمة العليا

قدمت أوراق الاستئناف نمرة ٢٤/س/٢٠١٦م محكمة استئناف ولاية نهر النيل الدامر دأش وأوراق الدعوى نمرة ٢٣٧/ق/٢٠١٥م محكمة الدامر المقيدتين تحت الرقم ٢٠٠/نقض/٢٠١٦م.

الطاعن : عبد الله عوض حسين

المطعون ضدها : سماح محمد حسن

" الحكم "

هذا طلب طعن تقدم به إلينا بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٢م الأستاذ يسن معروف أبشر زيدان المحامي نيابة عن الطاعن بهذا الطعن في مواجهة الحكم الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٢/٤م من محكمة استئناف ولاية نهر النيل والذى قضي بشطب الاستئناف شكلاً وقد علم الطاعن بالحكم المطعون فيه بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢١م فالطعن مقدم خلال القيد الزمني المحدد بموجب المادة ١٩٠ من قانون الإجراءات المدنية ١٩٨٣م فهو مقبول شكلاً أما من حيث الموضوع تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المطعون ضدها أقامت دعوى ابتدائية أمام المحكمة العامة بالدامر طلبت بموجبها الحكم لها عليه بنفقة عدة ومتعه وبعد نظر الدعوى أصدرت المحكمة الابتدائية حكمها الذى قضي حضورياً للمدعية علي المدعي عليه بنفقة قدرها خمسة عشر جنيهاً يومياً ولمدة ستة أشهر وأمرته بالأداء وأذنتها في الاستدانة عليه .

لم يرض المحكوم عليه بالحكم فاستأنفه أمام محكمة استئناف ولاية نهر النيل والتى أصدرت حكمها المطعون فيه أمامنا الآن .

وبعد الإطلاع علي الأوراق أرى أن هذا الطعن لا أمل في نجاحه وينبغي شطبه إيجازياً ودونما حاجة لإعلان العريضة ذلك أن الطاعن يرتكز طعنه في أن المحكمة شطبت الطعن

100-2

شكلاً وأنها لم تسبب الحكم وقالت أنه صدر سليماً وأنها لم تستعمل سلطاتها الطبيعية وشطبت الاستئناف ولم تمد المواعيد وفقاً لنص المادة ٧٠ من قانون الإجراءات المدنية وبالرجوع للأوراق تبين أن القرار المطعون فيه قد بني علي أسباب سليمة إذ الطعن قدم بعد فوات أوانه بفوات المدة المحددة قانوناً وقد كان الحكم حضورياً والعذر الذى تقدم به محامي المستأنفة لمد المواعيد عذر واه فالعبرة بأعلان الحكم وليس باستلام صورته والله تعالي أعلم .

عبد الحميد محمد عبد الحميد
قاضي المحكمة العليا
٢٠١٦/٣/٩م

د. إلهام أحمد عثمان وني
قاضي المحكمة العليا
٢٠١٦/٣/١٠م

عبد العزيز الرشيد محمد عثمان
قاضي المحكمة العليا
٢٠١٦/٣/١٣م

الأمر النهائي :-

يشطب الطعن شكلاً .

عبد الحميد محمد عبد الحميد
قاضي المحكمة العليا
ورئيس الدائرة
٢٠١٦/٣/١٦م

نوال::